الانفوميديا والاعلام الشبكي
وإشكالية الهوية الثقافية

أ.د. عبد الغني عماد

رئيس المركز الثقافي للحوار والدراسات في لبنان

مركز نقد وتنوير للدراسات الانسانية

الإصدار رقم 16416

نيسان / إبريل 2016

الانفوميديا والاعلام الشبكي وإشكالية الهوية الثقافية

أ. د. عبد الغني عماد

إذا كان الباب الاقتصادي والسياسي قد شرع أمام العولمة، فإنه من الطبيعي أن يصبح المجال الثقافي بكل أبعاده مجالاً خصباً لتداعياتها. ولعل هذا المجال بالتحديد من أخطر النتائج المترتبة على العولمة لاتصالها بالشخصية الثقافية والهوية والانتماء للشعوب والأمم التي أصبحت مكشوفة أمام مؤثرات وتحديات لم تعد تنفع معها الدفاعات الثقافية التقليدية السابقة للحفاظ على الخصوصيات والهويات المحلية.

كانت الثقافة ولا تزال أحد المجالات المصاحبة للصراع بين الأمم والحضارات. وهي اقتصرت في الماضي على التأثير والتأثر المتبادل عبر التجاور الجغرافي والسفر والتجارة، ومن ثم عبرالحروب التي تفرض في نتيجتها ثقافة الغالب وطرائقه في العيش عبر آلية التقليد والمحاكاة التي أجاد العلامة ابن خلدون تفسيرها، فالمغلوب "**مولع أبداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده**".

لقد كانت العوامل العسكرية والاقتصادية القائمة على استعمال القوة المادية هي الحاسمة في إخضاع الآخرين وفرض شروط المنتصرين عليهم، لكننا نشهد اليوم تحولاً جذرياً في أدوات وتقنيات إدارة الصراع، سببه التطور الذي نشهده في ميدان إنتاج المعارف والأفكار والرموز والقيم، أي أن ميدان الثقافة انتقل من كونه عاملاً مساعداً ليصبح من أبرز حقول الصراع المعاصرة[1]. وما الحديث عن صدام الحضارات الذي دشّنه هانتنغتون مصنفاً فيه الإسلام من الحضارات المتحدية إلا دليل على المكانة التي أخذ يتبوأها هذا الرأسمال الرمزي الممثل بالثقافة- الحضارة، بوصفها فعل ممانعة ينتج خصوصيته وأتباعه وأدواته، خصوصاً في المناطق التي لم ينجح فيها الاستعمار التقليدي في الحصول على تسليم ثقافي وحضاري كاملين كما في اليابان والوطن العربي والصين والعديد من الدول الإسلامية، وذلك بخلاف ما جرى في معظم أفريقيا وأمريكا الوسطى والجنوبية، فضلاً عن أمريكا الشمالية التي نجح فيها الاستعمار الانكلوساكسوني ومن ثم البرتغالي والإسباني والفرنسي، وتمكن من مسخ شخصيتها الحضارية وتوطين لغاته وثقافاته على حساب ثقافات سكان البلاد الأصليين.

ومما لا شك فيه أن الفواصل تتجه نحو التآكل وتصبح تدريجياً أقل حدة، في المجالات والحقول التي تتقدم فيها العولمة، وبخاصة في مجالات الاقتصاد والسياسة، ثم في وقائع الثقافة والقيم. ذلك أن مفاعيل ثورة الاتصالات والضخ الإعلامي المتواصل المرافق لمجتمع المعلومات قد جعل من محاولات الانغلاق والانكفاء الثقافي مجرد ردود فعل سلبية لا تفي بغرض الحفاظ على الهوية في ظل التفاوت الهائل في موازين القوى في العالم بين الشمال والجنوب. فثقافة العولمة هي ثقافة ما بعد المكتوب، ظهرت وأخذت توطد حضورها بعد ضمور الثقافة المكتوبة أمام هجمة ثقافة الصورة التي

---

1 - كريم أبو حلاوة، "الآثار الثقافية للعولمة: حظوظ الخصوصيات الثقافية في بناء عولمة بديلة،" **عالم الفكر**، السنة 29، العدد 3 (كانون الثاني/يناير-آذار/مارس 2001)، ص 181.

استطاعت أن تحطم الحواجز اللغوية بين المجتمعات الإنسانية نتيجة لتطور الثقافة التي ساعدت على انتشار منظومة الاتصال الحديثة خارج البلدان التي أنتجتها، وتشكلت في ضوئها إمبراطوريات إعلامية مهمتها تصدير ثقافة الصورة بالنظام السمعي والبصري.

وما زاد في انتشار هذه الثقافة هو تراجع معدلات القراءة، حيث أصبح التلفزيون والإنترنت منافسين جديين للمؤسسة التربوية التي راحت أيضاً تروج لهذه الثقافة، ما جعلها منافساً حقيقياً إن لم يكن بديلاً للأسرة والمدرسة في بعض المجالات. ومما يزيد من فعالية هذه الثقافة المعولمة أن التبادل الثقافي الحالي هو تبادل غير متكافىء بين ثقافات متقدمة تمتلك إمكانيات واسعة، وثقافات تقليدية لا تزال أدواتها الموروثة التاريخية هي ذاتها. وبذلك يكون الحاصل هيمنة احتوائية أكثر منها عملية تثاقف أو تبادل ثقافي. بهذا تصبح ثقافة العولمة "فعل اغتصاب ثقافي وعدواني رمزي على سائر الثقافات، إنها رديف الاختراق الذي يجري بالعنف – المسلح بالتقانة- فيهدد سيادة الثقافة في سائر المجتمعات التي تبلغها عملية العولمة"[2]. وبالفعل ليست الثورة المعلوماتية والإعلامية وسرعة الاتصالات المذهلة حيادية بحيث تستفيد منها بالتساوي مختلف المجتمعات أو الفئات ضمن المجتمع الواحد بالقدر نفسه في خدمة قضاياها الخاصة. وليس من شك في أن لهذه الثورة حسنات وسيئات وفوائد مهمة لكل من يجيد استعمالها منتجاً أكان أم مستهلكاً، لكنها قبل كل شيء أداة فعالة في خدمة من ينتجها ويملكها ويديرها قبل أي طرف آخر وعلى حسابه. لذلك تهيمن أمريكا اليوم على العالم، وقد بلغت هذه الهيمنة شأواً عظيماً أفقد المجتمعات المتخلفة الكثير من مناعتها واستقلاليتها ومبادئها وقدرتها على التحكم بمصيرها.

---

2 عبد الاله بلقزيز، "العولمة والهوية الثقافية: عولمة الثقافة أم ثقافة العولمة؟،" **المستقبل العربي**، السنة 20، العدد 229 (آذار/مارس 1998)، ص 98.

تفضي هذه الخلاصة الى تحديات وجودية أمام الثقافات التي تتعرض لمؤثرات نموذج عالمي يعتمد أحدث ما أنتجه العقل البشري من تقنيات. تتآلف فيها الصور والإشارات والنصوص المرئية والمقروءة على الشاشات الدائمة البث، بحيث وجدت الثقافات الخاصة بالأمم والشعوب نفسها مكشوفة أمام تدفق الرسائل والمعلومات والمفاهيم والقيم الجديدة التي تجوب العالم على مدار الساعة حاملة معها أبطالاً ورموزاً تقتحم مخيلة المشاهد بدءاً برموز الفن والرياضة والأزياء والسينما وصولاً الى الأعمال والأطعمة وأنماط السلوك والمفردات اللغوية المتكررة.

اصبحت العولمة الثقافية في عالم اليوم محوراً بحثياً هاماً في العلوم الاجتماعية، فهي كظاهرة تقدم نموذجاً ثقافياً متميزاً ينتشر في جميع أنحاء العالم ويخترق الهويات الثقافية للمجتمعات ويساهم في إضعاف سلطتهاعلى التحكم في ما يقدم لشعوبها من منتجات وأفكار وسلع فكرية وثقافية، والفضل في ذلك يعود الى التوظيف المكثف للاعلام ووسائل الاتصال الحديثة التي تتعاظم قدرتها وكفاءاتها باستمرار على اختراق الحواجز القائمة على خطوط التماس الثقافية والسياسية والايديولوجية. وتبرز في هذا المجال قوة هذا النموذج الثقافي المعولم بكونه لا يعتمد كثيراً على المكتوب، بقدر مايعتمد على الادوات الوظيفية الفعالة والتي يشكل مجال الاتصال السمعي البصري مرتكزها الاساسي من خلال الاستعمال الكثيف لتقنيات الصوت والصورة والرموز والايحاءات.

لقد غدت الشركات المتنافسة على السوق لا تبيع المنتجات بل الرموز، بحيث لم تعد المنافسة قائمة على أساس نوعية البضاعة ومتانتها وجمالها وجدتها، بل أضحت المسألة فيما يتعلق بالحرب التجارية على مستوى الكرة الأرضية مرتبطة بالصورة والانتماء الرمزي. لقد أصبح الشباب في العالم الثالث يقتنون المنتجات والسلع الغربية ويتتبعون الموضة بكل صرعاتها ويرتادون مطاعم الوجبات السريعة بغض النظر عن السعر، وأضحت العلامة التجارية للمنتج اهم من المنتج ذاته، فهذا يمنحهم

الشعور بالانتماء الى الغرب، وهم بهذا يعبرون أمام الأقرباء والغرباء عن اندماجهم وهمياً ضمن جماعة أو فئة أرقى من فئات مجتمعاتهم. وهكذا يصبح اقتناء البضاعة انتماء وهمياً لهويات رمزية (Symbolic Identity) تتفوق على القيمة بحد ذاتها، وهذا ما يفسر إنفاق المبالغ الخيالية على الإعلان الذي يهدف ليس فقط إلى التنافس على السوق، بل إلى "التلاعب بالرموز وتوظيف الأوهام والخيال والإغراء بالاستهلاك بما يمحو التمييز بين الصورة والواقع" أيضاً.

ونظراً الى الأهمية التي تتبوأها ثقافة الصورة والبث المتلفز الذي أضعف العمل بنظام المخاطبة الثقافية التقليدية عبر الكتب والصحف والمجلات، وصولاً الى المدارس والجامعات، فإن المشروع الثقافي الغربي قد أصبح في عهدة الإمبراطورية السمعية-البصرية بما تملكه من نفوذ وإمكانات وسلطة تمكنها من تقديم مادتها الإعلامية للمتلقي في قالب مشوق يجذب الانتباه عبر"**تكنولوجيا الإثارة والتشويق**"، ويقارب عتبة المتعة التي يبلغ معها خطابه الأيديولوجي أهدافه الاستهلاكية[3]، ويسهم بالتالي في وأد حاسة النقد للمتلقي الذي يجد نفسه في نهاية المطاف قابلاً لتمرير وتقبل جميع القيم والمواقف السلوكية دون اعتراض عقلي أو ممانعة نفسية.

الاسرة والمدرسة والامن الثقافي:

لقد بات التلفزيون وإعلام الفضائيات والانفوميديا عموماً بمثابة المؤسسة الثقافية الأفعل في عالم اليوم، وتراجعت أمامهما مراكز البحث والجامعات ودور النشر والصحف وكل الترسانة الثقافية الهجومية التقليدية، التي عشنا في الوطن العربي منذ أكثر من قرن تحت رحمة ضرباتها. وهكذا يسلم الغرب - طائعاً "مشروعه الثقافي الى الإمبراطوريات السمعية البصرية لتتحول بذلك المؤسسة الأولى

3 - عبد الإله بلقزيز، **في البدء كانت الثقافة: نحو وعي عربي متجدد بالمسألة الثقافية** (بيروت: الدار البيضاء: أفريقيا الشرق، 1998)، ص 121.

بامتياز لتحقيق الهيمنة الثقافية. الصورة والتواصل الشبكي اليوم يقدم المادة الثقافية المرشحة لأن تصبح الأكثر شعبية واستهلاكاً، والأقدر على الفتك بنظام "المناعة الثقافية الطبيعية" لدى مجتمعاتنا، وهي اليوم أصبحت تقوم مقام الكلمة في الخطاب التقليدي، مع فارق الفعالية التي تمثلها القدرة الخارقة التي تتمتع بها الصورة والشبكة على صعيد تعميم مضمونها وترسيخه لدى المتلقين، متعلمين كانوا أو غير متعلمين، الأمر الذي لم تستطعه الكلمة حتى في عز نفوذها الجماهيري"[4]. وبسبب كثافة وخطورة الاختراق الثقافي الذي يتعرض له نسق القيم ونظام إنتاج الرموز في المجتمع العربي، فإن مؤسسات الاجتماع والثقافة التقليدية، وهما الأسرة والمدرسة، لم تعودا قادرتين وفق صيغ أدائهما الحالية على حماية الأمن الثقافي للمجتمع، والإيفاء بحاجات أفراده من القيم والرموز والمعايير والمرجعيات التي أصبحت تصاغ خارج حدود الجغرافيا والاجتماع والثقافة الوطنية.

وهذا ما رتب استحقاقات إضافية تمس الأمن الثقافي ومكونات الهوية، ولا تستطيع المؤسسات التربوية والتعليمية والإعلامية مواجهتها ما لم تتخل عن نظم عملها العنيفة وتتحرر من الذهنية الرقابية على الإنتاج الرمزي لأنها لم تعد مجدية من جهة، ولأنها عاجزة عن إشباع حاجات الناس الثقافية والجمالية المتزايدة والقادرة على المنافسة والتميز. لقد أصبح الإعلام صناعة ثقيلة تتطلب الكثير من الجهد والمال والمصداقية، لكي يتمكن من المنافسة في عالم مفتوح على خيارات لا تنتهي من البرامج وقنوات البث المفتوحة.

---

4 المصدر نفسه، ص 126-127.

ثنائية الاحتكار والادماج:

الإعلام الحديث أصبح أكثر ثراء وتعقيداً، وهو على الرغم من أهميته السياسية والاقتصادية والثقافية، ما زال من الناحية التنظيرية تائهاً بين علوم الإنسانيات ونظريات المعلومات والاتصالات. وعلى ما يبدو فإن معظم فروع الثقافة، لغة وتربية وإعلاماً وإبداعاً، محكوم عليها بأن تحمل في جوفها تناقضاً جوهرياً من نوع ما. فإذا كانت التربية محكومة في تنازعها بين الوفاء بمطالب استقرار مجتمعها ومطالب تغييره معاً، فإن الإعلام محكوم أيضاً في حيرته بين رسالة الإعلام وهوى الإعلان، وبين مراعاة مصالح الحكام والحرص على مصلحة المحكومين، وما بين غايات التنمية الاجتماعية ومطامع القوى الاقتصادية التي تعطي الأولوية للإعلام الترفيهي لا التنموي[5]. المشكلة الأعمق هي قابلية الإعلام والاتصال الشديدة للاحتكار وهو ما يظهر بوضوح في الخريطة الإعلامية العالمية، فهناك 4 وكالات أنباء عالمية معروفة باسم الأربع الكبار، تحتكر 80 بالمئة من فيض المعلومات. وهناك 10 مجموعات إعلانية تتحكم في 80 بالمئة من إجمالي الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة والذي يصل الى 250 مليار دولار سنوياً، و4 مجموعات إعلام رئيسية تتحكم في 90 بالمئة من الصحف البريطانية، بل إن الأمر طال شبكة الإنترنت، حيث يستولي مئة موقع على 80 بالمئة من إجمالي الزوار، بينما تتنافس ملايين المواقع على الخمس الباقي. ولا جدال في أن أخطر أنواع الاحتكار هو ذلك الخاص باحتكار المحتوى الإعلامي، والمحتوى أهم مقومات صناعة الثقافة، ومن يسيطر عليه يقبض على زمام اللعبة الإعلامية بلا منازع.

---

5 نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، عالم المعرفة؛ 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 2001)، ص 345.

وكالعادة لا بد أن يجر الاحتكار وراءه توأمه الاقتصادي، وهو الاندماج الرأسمالي. فمع ظهور الإنترنت أدركت القوى الرأسمالية المغزى الاقتصادي للمعلومات، فاندفعت بصورة غير مسبوقة في موجة الاندماج وتركيز رأس المال، وهدفت من وراء ثنائية الاحتكار والاندماج الى أحكام السيطرة الكاملة عالمياً على صناعة المعلومات بعناصرها الثلاثة: محتوى المعلومات، ومعالجة المعلومات، وتوزيع المعلومات. ويشهد العالم اليوم عمليات اندماج ضخمة بين شركات متنوعة تطال مختلف مجالات الاتصال والإعلام. وهذا الأمر ينذر بنهاية حرية المعلومات ويخلق "داروينية إعلامية" بكل معنى الكلمة، البقاء فيها للأقوى مالياً وتنظيمياً، لا إبداعياً وأخلاقياً. لقد خرّت المعلومات صريعة الاحتكار من قبل القلة التي لا تدخر جهداً في سبيل إحكام سيطرتها على سوق الإعلام والاتصال، ومصير مشاهديه ومنتجيه ومبدعيه"[6]. إنه الاحتكار الإعلامي البشع القادم من عالم الاقتصاد الذي لا يحكمه سوى معيار الربح والخسارة، والذي يفتح الباب واسعاً أمام إمبريالية إعلامية أو ثقافية تسلب الضعفاء حق إنتاج رسالتهم الإعلامية، فلا يجدون أمامهم سوى استيرادها، ولا حل أمامهم لتحويل صناعتهم الإعلامية ومنافسة غيرهم إلا أن يسود الإعلان على الإعلام، وهكذا تنجح الشركات الكبرى في تصدير فلسفتها وفي توجيه العمل الإعلامي وأساليب أدائه.

علاقة الإعلام بالثقافة علاقة بنيوية، وكثيراً ما يتداخلان. فالإعلام هو الجانب التطبيقي المباشر للفكر الثقافي السائد أو المعتمد، وقد دشنت مدرسة فرانكفورت قضايا الإعلام الجماهيري ضمن التنظير الثقافي الحديث بهدف الخروج بمجموعات نظرية تأخذ في اعتبارها الجوانب الاقتصادية والسياسية والثقافية لنظم الإعلام الحديث. وحينها رأى تيودور أدرنو وماكس هوركهيمر، مؤسسا مدرسة فرانكفورت، أن مؤسسة الإعلام الحديث ما هي الا أداة للسيطرة الاجتماعية وإعادة إنتاج

---

6 - المصدر نفسه، ص 356، و. Ruud Lubbers, "New Media," <http://www.globalize.org/puplications/newmedia>.

المجتمع بأنماطه السائدة[7]، وهو ما دفع هبرماس أحد ابرز فلاسفة هذا القرن الى اتهام التلفزيون بإفساد ساحة الرأي العام، الأمر الذي يستوجب خلق ساحة جديدة يمارس فيها الرأي العام فعاليته بشكل أكثر شفافية وتواصلاً، وذلك من خلال تكنولوجيا المعلومات[8]، وهو ما يتفق مع رأي كارل بوبر الذي خلص الى اعتبار الإعلام الحديث مضراً بالديمقراطية، ولا يعمل على نشرها وتعميقها. وقد تبلورت في هذا السياق نظرية "**الإمبريالية الإعلامية**" التي أسسها هربرت شيللر[9]، والتي يقصد بها استخدام قوة الميديا من أجل فرض القيم والعادات والنزعات الاستهلاكية كثقافة وافدة على حساب الثقافة المحلية، والتي يلعب فيها تضليل عقول البشر (Manipulation) دور أداة القهر التي تسعى النخبة من خلالها الى "تطويع الجماهير لأهدافها الخاصة".

العولمة والهيمنة وتفكيك الهويات:

وفي الواقع عندما تلحق الثقافة بالعولمة تصبح هويتها ملتبسة، ذلك أن الثقافة تتكون من مجموع العناصر التي لها علاقة بطرق التفكير والشعور والفعل، فيها تتميز المجتمعات وتختلف بعضها عن بعض، بل تشعر بالاعتزاز والتمايز بالهوية والانتماء. ولأن العولمة كدينامية ومسار تقود بالمحصلة الى تجاوز الخصوصية وتعميم القيم والثقافة الغربية عبر الضخ المتزايد والتدفق اللامحدود لمضامينها وأدواتها في العالم كله، فإنه من اللازم أن يترافق معها منطق نموذجها الثقافي.

7 - Ellis Cashmore and Chris Rojek, eds., *Dictionary of Cultural Theorists*, foreword by Douglas Kellner (London; New York: Arnold, 1999), p. 15.

8- المصدر نفسه، ص 216، و .<http://www.ifpa.com>

9 - انظر: هربرت شيللر، **المتلاعبون بالعقول**، ترجمة عبد السلام رضوان، عالم المعرفة؛ 243، ط 2 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب, 1999).

لا شك في أن العولمة ستعني في هذا السياق التغريب، والمزيد من العولمة سيعني المزيد من التغريب، وبالتالي الأمركة بإعتبارها النموذج الأكثر سطوة وإنتشاراً. لكن الأمر على أرض الواقع ليس بهذه السهولة، مما يطرح السؤال التالي: **هل يؤدي الانفتاح المتبادل للفضاءات الاقتصادية والثقافية والإعلامية الى هيمنة النموذج الغربي أم يقود بالعكس الى تطوير خطاب الخصوصية الثقافية وتعميق التعددية الحضارية والسياسية؟ !**

في الواقع كانت العلاقة بين الثقافات محور دراسات ونقاشات في العالم لفترات طويلة، صاغت بنتيجتها الانثروبولوجيا وعلم الاجتماع الثقافي مفاهيم ثرية، منها **مفهوم التثاقف** الذي شاع استعماله بين العلماء، و**مفهوم الاستلاب** الذي سبقه والذي ارتبط بتحليل الآثار السلبية العميقة للاستعمار، وعلى هامش هذين المفهومين كتب عن الهيمنة الثقافية والإمبريالية الثقافية والغزو الثقافي، وكتب أكثر عن مفهوم الهوية والانتماء والأمة والخصوصية والنسبية الثقافية. فهل تكفي هذه العدة المفهومية المتداولة لتحليل الآثار التي ستتركها العولمة أم أن الواقع تجاوزها، ولا بد من عتاد ثقافي ومفهومي يمكنه أن يتواصل مع هذه الظاهرة استيعاباً وتحليلاً ونقداً؟

الهيمنة ليست ثمرة للعولمة فقط، لكنها أحد أركانها[10]، فالعولمة ليست نموذجاً عالمياً للحياة نشأ كمحصلة تفاعل طبيعي بين الثقافات، لكنه نظام جديد من العلاقات بين الثقافات نشأ في سياق صراع التكتلات الرأسمالية الكبرى على الهيمنة العالمية. إنه يعكس إذاً هذه الهيمنة في بنيته العميقة ويكرس الموقع المتميز للولايات المتحدة فيها، بقدر ما يعكس المشاركة الرئيسية للرأسمالية الأمريكية في ثورة المعلومات. وتلعب هذه الهيمنة، بما يلحقها من تطورات تقنية وتبدلات جيوستراتيجية، دوراً

10- مفهوم الهيمنة Hegemony من المفاهيم المتداولة سوسيولوجياً في علم الاجتماع السياسي وعلم اجتماع المعرفة والثقافة وأيضاً في حقول الانتروبولوجية، ومن أبرز العلماء الذين ساهموا في إغنائه المفكر الايطالي أنطونيو غرامشي (1891- 1937) كذلك المفكر الفرنسي لويس ألتوسير (1918- 1990) .

أساسياً في دمج الأبعاد والدوائر الثقافية المختلفة، وبالتالي إنشاء فضاء ثقافي مشترك، قائم فوق الثقافات القومية، يسمح لمنتجات الثقافة العالمية الجديدة، بإعتبارها سلعة، أن تروج وتنافس منتجات الثقافات الأخرى الى حد كبير. لذلك فالعولمة تعني بالضرورة التغريب، بإعتباره مالكاً للرأسمال الأقوى في الإنتاج الثقافي المادي والمعنوي الذي يملأ بشكل مطرد الفضاء العالمي الجديد الذي أنشأته ثورة المعلومات. والذين يتحدثون عن التغريب اليوم يقصدون ما يمكن أن يؤدي اليه الانتشار الواسع لمنتجات الثقافة الغربية من آثار مخربة في الهويات الثقافية للشعوب والجماعات البشرية المختلفة.

ومع أنه لا تنبغي المبالغة في هذا الأمر، فالعولمة والانفوميديا والاعلام الشبكي ليست هي المنشئة لسيطرة ثقافة على ثقافة، بقدر ما هي منشئة لنمط جديد من العلاقات يتميز بعناصر وآليات واستراتيجيات من نوع مختلف يمكنها أن تؤدي الى الهيمنة.

وهنا تكمن المخاطر التي تهدد الهوية الثقافية لأية جماعة مستقلة، فإذا فقدت هذه الجماعة تميزها الثقافي فقدت هويتها الخاصة التي تميزها، واندمجت مع غيرها من خلال المحاكاة أو التمثل أو الخضوع. ولا يبقى لها بالتالي سوى ملامح فولكلورية أو تاريخية جامدة. وهذا ما يعتبر **القانون الأول** في الاجتماع الثقافي، والذي يفسر استمرار الثقافات الخاصة والتمسك بالخصوصيات والصراع الفعلي الواعي وغيرالواعي للحفاظ على هذه الخصوصيات. أما **القانون الثاني** فيقوم على أساس نفي إمكانية وجود ثقافة مستقلة كلياً عن الثقافات الأخرى. فهناك دائماً حقل تفاعل توجد فيه الثقافات بالضرورة، وهو يحدد درجات الهيمنة والخضوع المتباينة والمتفاوتة، والتي قد تكون كاملة وساحقة أو سطحية ونسبية، بحسب عمق وغنى هذه الثقافات وميادين الإبداع والنشاط الذي تتميز به. أما **القانون الثالث** فيتمثل بأن الثقافة المسيطرة لا تحتل موقعها المتفوق بسبب تفوق منظومات قيمها الأخلاقية أو الدينية أو الفنية، بل لأن الثقافات المسيطرة، ولمجرد سيطرتها، تحظى باستثمارات

بشرية ومادية أكبر، وتشهد بالضرورة ازدهاراً ونمواً يجعلانها محور جذب للنخب المؤهلة في كل مكان بحيث تصبح موضع ثقة باعتبارها منبعاً للمعارف والقيم والإبداعات الضرورية، وتزداد بالتالي مردودية العمل من داخلها.

إن الهيمنة بقدر ما تزيد من قوة ثقافة ما تضعف الثقافات الأخرى وتجعلها باهتة ضعيفة المردود، وهذا ما يفسر موت ثقافات وتحجر ثقافات أخرى، وكذلك تطور انتشار ثقافات ثالثة الى مستوى العالمية، متى احتلت مركزاً في ثقافة الحضارة السائدة، واغتنت بجميع المفاهيم والأذواق والمعارف المبدعة التي تنشئها القوى الحضارية. أما **القانون الرابع** فيرتكز على اتساقها الداخلي وقدراتها الإبداعية. فبإمكان هذه الثقافات بلورة استراتيجيات فعالة للحد من هذه السيطرة أو الالتفاف عليها أو التعامل معها بطريقة تسمح لها بالاستمرار في البقاء والصراع. فالثقافات منظومات شديدة التركيب، وقادرة على التوليف والترقيع أيضاً، مستفيدة من الثقافة المسيطرة في تطوير ميادين نشاط ووظائف جديدة تفتقر إليها[11]، لكن في حال غياب استراتيجية فعالة للمقاومة، من الممكن أن تنشأ دينامية تفكك الهويات في الثقافات التابعة، وهو ما يقود الى خلخلة نظام القيم الجامع للمشتركات الثقافية التي يتأسس عليها التضامن الهوياتي للجماعات.

في الخلاصة فإن **الهيمنة الثقافية** هي عملية تاريخية تخضع للصراعات وللتوازنات المتغيرة، ومن الصعب أن تكون حاسمة وثابتة ونهائية. فالاحتفاظ بالاعتقادات والعادات مكبوتة أو سرية، والتوليف الدائم بين منظومات القيم والأفكار، والقدرة على تعايش المنظومات المنتمية الى ثقافات وأجيال متباينة، والتقنيع والتورية، كلها آليات يصعب التحكم بها. وهي التي تسير عالم الثقافة وحقوله المتشعبة والمتداخلة. إن سيطرة ثقافة على أخرى لا يمكن أن تكون مطلقة وكاملة، ولا يمكن

11 -برهان غليون وسمير أمين، **ثقافة العولمة وعولمة الثقافة**، حوارات لقرن جديد (دمشق: دار الفكر، 2000)، ص 48-50.

أن تمنع المجتمعات الخاضعة من الاحتفاظ بجزء من تراثها، ومن الاتكاء عليه في هذه اللحظة أو تلك لمواجهة الثقافة المسيطرة.

فمن المعارضة والممانعة تنشأ إرادة التحرر لدى المجتمعات وتولد الثقافات المهزومة من جديد ويعاد تشكيلها على أسس جديدة. ولذلك يمكن أن نضيف **قانوناً خامساً** يتمثل بأنه من الصعب أن تستمر ثقافة ما بالسيطرة والهيمنة و"الانفراد بالمجد"، فإحدى أهم خصائص الثقافة أنها متغيرة ومتحولة، إما بفعل متغيرات داخلية بنيوية، أو بفعل ضغوط خارجية تحدث تفاعلات داخل بنية الثقافة ذاتها. وهي عملية أيضاً قد تطول أو تقصر تبعاً لفعالية ما تحدثه من تراكمات تاريخية تدفع باتجاه التغيير أو تعيقه، لكنها في كل الحالات لا تستطيع أن تمنعه كلياً. وهذه هي إشكالية كل ثقافة مهيمنة أو مسيطرة، فهي تسعى الى إدامة هذه السيطرة، هي في مسعاها هذا تصطدم بممانعة ومقاومة الثقافات الأخرى، ويحدث في عملية الاصطدام هذه تأثر وتأثير يفعل فعله شيئاً فشيئاً داخلها، ويؤدي تراكم هذه العملية الى إحداث التغير مع الزمن.

جدلية التفاعل الثقافي وحماية الهوية:

عندما تبلغ الهيمنة الثقافية درجة متقدمة وتتفاقم التبعية الثقافية، يصبح معيار التقييم والمفاضلة بين الثقافات الخاضعة محصوراً في تقليد " النموذج " المتفوق، وتعيش الثقافة المغلوبة " أزمة هوية " وتعيش حالة الاستلاب والاغتراب، وقد أشار العلامة ابن خلدون في مقدمته الى ما يشبه هذه الحالة في ملاحظة ثاقبة رغم إختلاف الظروف التاريخية حين قال: " إن المغلوب مُولَع أبداً بالإقتداء بالغالب، في شعاره وزِيه ونحلته وسائر أحواله وعوائده... لذلك ترى المغلوب يتشَبه أبداً

بالغالب في ملبسه ومركبه وسلاحه.. . بل وفي سائر أحواله.. حتى يستشعر من ذلك الناظرُ بعين الحكمة أنه من علامات الاستيلاء والأمر لله"[12].

والواقع أن تجارب التاريخ اثبتت أن العديد من المجتمعات تعرضت للغزو والاحتلال وأصبحت خاضعة لهيمنة ثقافية تامة وأحياناً الى ما يشبه التطهير الثقافي ولغطرسة الثقافة الغازية وإزدرائها لكل ما مختلف عنها، لكنها في كل الحالات كانت دائماً تقاوم عن طريق آليات دفاعية اهمها: الانطواء والعزلة عن العالم الخارجي، وإذكاء مظاهر الكراهية تجاه الثقافة المعتدية والتي تتناسب طرداً مع درجات فقدان سلطتها وهيبتها ومعاناتها لصنوف الظلم والإذلال، كما قد تعبر عن نفسها من خلال التمسك الشديد بالقيم الاصيلة التي تشدها الى الأرض والتاريخ والذاكرة الجماعية، وبالتالي تدفعها الى الإعتصام بالثقافة الوطنية أو التاريخية كملاذٍ تبحث فيه عن "مخلص" كتعويض إرتكاسي يوفر العزاء والطمأنينة، أملاً بإحياء الشعور بالتفوق وحنيناً الى إستعادة الاحساس بالعزة والكرامة من جديد[13].

وإذا كانت العولمة الثقافية لا تأبه بالحدود الثقافية وتدعو الى تجاوز الخصوصية للمجتمعات البشرية، فإنها بهذا تطال الدين بوصفه الرحم الذي انبثقت منه أنظمة أخلاقية واجتماعية، فضلاً عن تيارات فلسفية وتربوية وفكرية تشكل أحد أهم المصادر البانية للهوية الثقافية.

تلك هي بعض معالم " أزمة الهوية " والهيمنة الثقافية التي نعيشها، وعاشتها المجتمعات التي مرت في حالة من " **الوعي الشقي** "، فهي لا تستسلم أو تستكين تجاه الاستلاب الثقافي، ولا تتوقف عن المحاولة الدائمة لإعادة التوازن الى المنظومة الثقافية المختَّلة، بعضها يعيش فكرة العودة الرومانسية

12- عبد الرحمن بن محمد ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون، بيروت ، دار البيان، 1979، الفصل الثالث والعشرون، ص 147

13- عبد الرزاق الداوي: في الثقافة والخطاب عن حرب الثقافات. حوار الهويات الوطنية في زمن العولمة. المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، بيروت ، 2013، ص 44.

الى عصر ذهبي مفترض، ولو بشكل طوباوي، لكنها عملياً لن تستطيع ذلك، لأن أقصى ما يمكن أن تحققه هو مشروع جديد، تستلهم فيه من الماضي الثقافي عناصر الاستمرارية والمشروعية، وتستوعب فيه من الحاضر الحقائق والإنجازات الكبرى للعصر والمرحلة الجديدة.

السؤال الذي يطرح نفسه اليوم: هل نقف على تخوم ثقافة معولمة تتجه نحو تعميم نموذجها بإتجاه امبريالية ثقافية مهيمنة أم أن الثقافات الوطنية والقومية لا تزال محتفظة بديناميكيتها ومستمرة في الممانعة والمقاومة؟

لا شك في أننا اليوم نعيش في قلب صراع يشق الطريق نحو نشوء ثقافة معولمة وإدماجية يهيمن عليها النموذج الليبرالي الغربي الذي يشكل القاعدة المشتركة لموارد النخبة الدولية الأكثر دينامية في عالم اليوم، وهو يمتلك استثمارات ثقافية هائلة تنتشر من خلالها القيم والسلوكيات وأنماط التفكير المعولمة، لكنها في الوقت نفسه، وربما من حيث لا تقصد، تستفز الثقافات الوطنية والقومية وتطلق موجات من الممانعة والمعارضة، وتفتح باب الاستنهاض للتقاليد المناطقية والمحلية والمذهبية والأقوامية في مجتمعات تشعر بخطر تفتت وانحلال هوياتها وخصوصياتها الثقافية، وهي بهذا تشكل معامل التغذية الرئيسية للأصوليات الدينية الصاعدة في عالم اليوم.

تفترض هذه القراءة تجاذباً يزداد حدة بين اتجاه يدفع نحو الاندماج والالتحاق بوعي أو بدون وعي بمسار يجسده براديغم العولمة ونموذجها الليبرالي الجديد، وآخر يدفع نحو الرفض والاحتجاج والممانعة، بوعي أو بدون وعي، ما يؤدي الى توليد ثقافة مضادة لثقافة العولمة تتحصن بالخصوصية والهوية. لكن مشكلتها أيضاً كنقيضها متمركزة على الذات، تنتج بنية متعاكسة ومقلوبة تسعى الى تخفيض وتهميش ما عداها. وهو ما تمثله التيارات الأصولية الدينية ذات الطابع الشمولي في العالم الإسلامي بشكل صريح. هذا الإرتكاس الثقافي المضاد ليس إلا صورة معاكسة، ولكن مشوهة عن ثقافة العولمة المسيطرة والمهيمنة.

كلتا الثقافتين تدّعي امتلاك الحل الوحيد عبر سلطان العقيدة التي تتجاوز الناس بوصفها تنطوي على مشروعية ليست رهناً باختيارهم، لأنها تنتمي الى مرجعيات فوق بشرية في حالة الثقافة الأصولية، وبالمثل فإن سلطان المال وسلطة السوق قد أصبحت، ومنذ فترة ليست بالوجيزة، ما فوق وطنية، وليست رهناً بانتخابات أو تفويض، وغير قابلة للمساءلة من أحد.

وفي الحالتين يتم اختزال الكيان الإنساني الى أحد أبعاده بما يفقر التكامل الوجودي للإنسان، ففي ثقافة العولمة يختزل الإنسان في بعده الاقتصادي الباحث عن إشباع حاجات الجسد من المتعة واللذة والترفيه، فتنحصر قيمته بما يستهلك، بينما يقوم الإعلان بوصفه "صناعة الموافقة وبيع الأحلام" بتعطيل الميل العقلاني والحسّ النقدي، فتنشأ هويات جديدة مقطوعة الصلة بواقعها وتاريخها ومرجعياتها الثقافية، وتتمركز حول الذات. وتتحوّل الجماعة الى قطيع استهلاكي يبتكر نجومه وقيمه المتصلة بالنجاح والربح باعتبارهما البوابتين الرمزيتين لامتلاك روح العصر والانتماء إليه. في المقابل يختزل الإنسان في ثقافة ردة الفعل الهوياتية والأصولية في بعده المثالي والروحي، حيث يذوب في الجماعة المرجعية التي هي موطن الفضائل والمثل. التكفير المتبادل هو نتاج الأسطرة المتبادلة، كل منهما يلقي الأبلسة على الآخر، فإذا بنا إزاء الضلال والفساد والانحطاط الى مستوى اللذائذ كتهمة موجهة الى ثقافة اقتصاد السوق، وإزاء الظلامية والتحجر والعنف والإرهاب كتهمة موجهة الى الثقافة الهوياتية والأصولية. والحال أن الحرب المفتوحة هي الحالة الوحيدة القائمة بينهما. وهنا يلعب التنكر المتبادل دوره كاملاً كآلية مطلوبة من كل منهما لتبرير حربها على الأخرى. فالتنكر

يشرعن العنف الموجه إلى الطرف الآخر، حيث يتحول الى حالة دفاع عن الذات. ليس غريباً إذاً قيام كل طرف بتغذية عنف الطرف الآخر في معركة الأحقية الوحيدة[14].

الخروج من الثنائيات:

تقود عولمة الاقتصاد قافلة العولمة حالياً جارة وراءها الثقافة. لقد نجح الاقتصاد متضامناً مع السياسة في التهوين من قدر الثقافة وفي النيل من تعاليها. وطالما أن الثقافة هي نواة الهوية ستبقى خط الدفاع الأخير في مواجهة العولمة لسبب بسيط مؤداه أن الثقافة ظاهرة اجتماعية لا بد لها كي تؤتي ثمارها أن تختمر وتنصهر وتتفاعل وتترسخ. أين هذا كله في سرعة تغير السياسات وتسارع حركة الاقتصاد[15]؟. وطالما الأمر كذلك، فأي تهديد تتعرض له الثقافة يستتبع تهديداً للهوية في صميم وجودها. وبمقدار حيوية الثقافة وقدرتها على التجدد والتفاعل تكون الهوية الوطنية أكثر مناعة وغنى وقوة. وعلى العكس فبمقدار جمودها وتكلسها تصبح أكثر قابلية للاختراق، فقيرة المناعة وضعيفة الحصانة، وتتعرض بالتالي لخطر التفكك الى ولاءآت وإنتماءآت أولية (قبلية وعائلية أو طائفية ومذهبية وعرقية) أو تتعرض للذوبان أو التذويب في كيانات ثقافية أكبر أو أكثر دينامية، تستوعبها وتدمجها، أو تستتبعها وتطمس خصوصيتها.

كيف نخرج من هذه الدوامة دون أن نخسر ذاتنا فلا تذوب أو تستتبع أو تنغلق فتتحجر وتقبع في قلب التاريخ وتخسر المستقبل؟

إن موقف رفض الهيمنة والكشف عن آليات التبعية وتشديد الصراع ضدها وتحصين الهوية هو الأرضية التي بدونها لن يكون بمقدورنا بناء دفاعات حضارية فعالة، إلا أن هذا وحده غير كاف

14- مصطفى حجازي، **حصار الثقافة بين القنوات الفضائية والدعوة الأصولية** (بيروت: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1998)، ص 156-157.

15 - نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات: رؤية لمستقبل الخطاب الثقافي العربي**، ص 49.

للمشاركة الإيجابية في الحضارة العالمية. إنه موقف يبني متاريس وقلاع مغلقة تمنع دخول مؤثرات ثقافية خارجية، وخطورته أنه يفضي إلى الانعزال والتقوقع، ويعيق التفاعل والتجدد، ويدمر إمكانيات الانطلاق والتفتح. وهو من الآليات الدفاعية البسيطة التي تجعلنا أكثر قابلية للسقوط والتداعي. إنه صراع خاسر في معركة إثبات الوجود وتأكيد الكرامة والاحترام، وسيبقى كذلك إذا لم يترافق معه حراك ثقافي ذاتي باتجاه بلورة حلول جديدة ومبدعة لمشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية، أي أن الأمر يتطلّب إطلاق ورشة تاريخية لإعادة بناء الذات وتأهيلها لمواجهة العصر بأدوات وآليات جديدة، وليس الاكتفاء بالدفاع عنها والتغزل بمزاياها والاعتزاز بماضيها والتشهير بخصومها.

ومغادرة حقل الثنائيات التي وقع فكرنا في أسرها هو أحد المفاتيح الأساسية لتجاوز الاختزال المتعسف الذي نمارسه في التعامل مع الظواهر والمستجدات. ثنائية الأصالة والمعاصرة، المثالية والمادية، الذاتية والموضوعية، الفرد والجماعة، الحقائق والقيم، التغير والاستقرار، الطوعية والجبرية، العقلانية واللاعقلانية، التعليم والتربية، فضلاً عن لائحة قد تطول عن ثنائيات تشمل وتختزل بشمولها مجمل التحديات التي تواجهنا. وعلى الرغم من أن هذه الثنائيات مفيدة أحياناً كتقسيمات تحليلية، إلا أنها تؤدي غالباً الى نتيجة سيئة، وهي إخفاء مظاهر الاعتماد المتبادل بين الظواهر. لقد حطمت تكنولوجيا المعلومات الكثير من الثنائيات التي كانت تحجب عنا طيف الرماديات التي اتسع مداها ليشكل فضاءات ترسم مسارات اتصال وتفاعل جديدة في المعنى والمدلول. ويبدو أننا لم نستوعب بعد حقيقة أن فكر الغرب لم يكن له أن يتخلص من أسر هذه الثنائيات ناظراً إليها على أنها وسائل لتنظيم الفكر لا غاية له.

ويبدو أيضاً أننا لم نتنبه الى أن فكر العصر لم يعد فكراً خطياً (Non-linear Thinking) يرى معظم الظواهر في هيئة سلاسل متلاحقة متدرجة تتحرك من نقطة بداية صوب غايات محددة مسبقاً. لقد كان هذا في الماضي حين نما الفكر خطياً من التفكير الحسي الغريزي إلى إدراك المحسوسات، ثم التعامل مع المجردات، ومعرفة المجتمعات كانت في نظر البعض أيضاً ترتقي هي الأخرى خطياً من الأسطورة الى السحر الى الميتافيزيقيا الى العلم. كذلك على صعيد علاقة التكنولوجيا بالمجتمع، فقد طرحها فكر الماضي في خطية صارمة مؤداها: العلم يكتشف، التكنولوجيا تطبق، والمجتمع عليه أن يتكيّف معها. أما خطية الفكر التاريخي فسافرة في أحداثه المتعاقبة وسرده ذي التتالي الزمني والمتسلسل، والذي جاءت فلسفة هيغل في ما بعد لتضيف الغائية الى الخطية، حيث أحالت التاريخ الى مسار جدلي متصل يتحرك خطياً نحو غايات مطلقة. إنها النزعة الخطية التي سادت فكر الماضي، لكن هذه النزعة ثبت أنها تتناقض جوهرياً مع الواقع، فمعظم ظواهرهذا الواقع ذات طابع غير خطي، حيث النقلات الفجائية والتغيرات العشوائية، ومسارات التفكير المتوازية والمتداخلة. وأصبحت تكنولوجيا المعلومات قادرة على تخليص الفكر الإنساني من ميكانيكية التفكير الخطي وقوانين العلة والأثر الكامن وراءه[16]. إن مغادرة حقل الثنائيات المضللة، وكسر تسلسل التفكير الخطي الذي يتحكم بذهنيتنا الثقافية يفتحان أمامنا آفاقاً أكثر رحابة وقدرة على القفزة النوعية المطلوبة لمواجهة هذا التفاوت المتزايد في عصر العولمة.

في الخلاصة لا ينبغي بتقديرنا الإكتفاء بإلقاء اللوم على الثقافة المعولمة وتحميلها مسؤولية ما يحدث في المجتمعات العربي، كما لا ينبغي التصرف وكأن جميع التهديدات والتحديات المحدقة بهويتنا الثقافية آتية من فضائها، إذ إن العوامل الداخلية المتمثلة بطبيعة الأنظمة التسلطية والاستبدادية

16 المصدر نفسه، ص 201-202.

والتي تعاني من أزمة شرعية مزمنة في علاقاتها مع شعوبها والتي أفضت إلى فشل تنموي وتخلف اقتصادي وتهميش وإفقار قل نظيره، فضلاً عن القمع والاضطهاد وكبت الحريات، تتحمل جزء كبير من المسؤولية التي وصل إليها حال مجتمعاتنا العربية.

ويخطئ كثيراً من يظن أن مناهضة خطاب العولمة وتداعياته الثقافية ممكن عن طريق رفض الحداثة والعقلانية والتنوير والتقوقع في سجن خطاب هوياتي تاريخي يعيش حالة قطيعة مع العالم. إن مناهضة العولمة الثقافية لن تكون مجدية ما لم تعتمد على القيم الإنسانية والعقلانية للحداثة ذاتها، من خلال الإقبال على قيمها والمساهمة في تطويرها لتصبح حداثة عالمية وإنسانية حقيقية. إن رفض الاحتلال والهيمنة والتبعية لن يكون مجدياً في مجتمعات فاشلة ومهزومة من الداخل، لذلك تصبح الدعوة إلى الإصلاح والتجديد، وبناء المجتمعات الديموقراطية القائمة على احترام حقوق الإنسان والحريات السياسية والمدنية الضامنة لحقوق المواطنة والمشاركة والمساواة والشفافية في إدارة الشأن العام، ضرورة من ضروريات المواجهة الناجحة.

وإذا بقينا مهجوسين بالدفاع والممانعة والاحتجاج والرفض متناسين واقعنا، غافلين عن تخلفنا، مبهورين بسحر الثقافة المسيطرة، مفجوعين بفقدان الغلبة وانحسار أيام العز والفخار، فإننا لن ننجح في صد موجات الثقافة المعولمة. ولا يمكن أن نربح الصراع إلا بقدر ما نخرج من المواقف السلبية ومواقع ردود الأفعال الطبيعية الى حالة نعزّز فيها شروط التعامل العقلاني والموضوعي والنقدي مع الوافد الثقافي والتكنولوجي، كما مع الذات والتراث والواقع الاجتماعي بكل أبعاده ومفاعيله. ما لم نتجرأ على نقد الذات، من دون أن يتحول هذا النقد الى جلد أو تنكر، لن يتحقق لنا الدخول في عالم لا يعترف بمن يتخلّف عن ركبه.

إن الدفاع الحقيقي عن الهوية لا يتحقق بالمحافظة عليها كما هي، ولكن من خلال إعادة بنائها في سياق جديد يتناسب ومعطيات ما أنتجه الفكر الانساني من صيغ تحفظ كرامة الانسان وحريته. فالهامشية والانعزال تعزّزان الاستتباع والتبعية، وتؤديان الى التواكل والركون الى السهولة في ظل الحماية، بينما التنافس في ظل النظام الديموقراطي الضامن لحق الاختلاف والمعارضة والمشاركة وتداول السلطة، يدفع الى تجديد القوى الحية في المجتمع، ويرفع مستويات الاقتدار والجودة، ويحسن الأداء والنوعية، ويفتح آفاق الإبداع والاتقان في معركة بناء الإنسان وتجديد الذات وتحفيز قدراتها. وهو أمر ممكن إذا ما وعينا أن الحضارة الغربية، كأية حضارة، هي موضوع بشري ونتاج إنساني قبل كل شيء، ولأنها كذلك فهي نسبية وليست مطلقة القوة أو "نهاية التاريخ". إن ما نحتاجه هو ثورة ثقافية تنهض كفعل تجديد وتنوير من خلال إعادة النظر بكل المنظومات الثقافية الوافدة أو الموروثة، ورفض "التقليد" لأي منهما، والعمل وفق منهجية "الاستيعاب والتجاوز" عبر الإضافة والإغناء باتجاه تأسيس وعي ثقافي جديد غير مغترب عن روح العصر، أو مستلب الإرادة والفكر، بحيث يستطيع أن يستوعب إنجازات الثورة العلمية والثقافية، على نحو ما فعلت مجتمعات أخرى، من دون أن تخسر هويتها وخصوصيتها الثقافية.